



نعيش الآن فراغا تشريعياً وجنائياً يتغلغل منه الفاسدون

أسامة الشاهين: محاربة الفساد تقتضي تشريعات تمنع التجاوزات وتضارب المصالح

- نثمن تبني المستشار أحمد العجيل مسألة تكويت القضاء، وهو ملف لطالما حملته وعملت عليه تحقيقاً للسيادة المحلية
- تقدمت باقتراح بقانون لعلاية كشوف الذمة المالية ونعزز باننا أول من قدم أوراق ذمته المالية وللأسف نوضع في صناديق مغلقة



أسامة الشاهين

المستشارين من دولة عربية. وأضاف الشاهين أنه حتى العمل التعاوني طاله الفساد وهذا واقع خاطئ، ومضرب على القطاع التعاوني، منتقداً التعيينات الباراشوتية التي هي مظهر من مظاهر الفساد ونجحنا مؤخراً في إيقاف 48 قراراً تحوم حولها شبهات تنفيح انتخابية في 16 جمعية تعاونية.

اسمه كشف الذمة المالية إلا أنه في الحقيقة إخفاء الذمة المالية وتقدمت باقتراح بقانون لعلاية كشوف الذمة المالية. وثمن الشاهين تبني المستشار أحمد العجيل مسألة تكويت القضاء، وهو ملف لطالما حملته وعملت عليه، تحقيقاً للسيادة المحلية على هذا القطاع المهم وكنت واحداً من 15 نائباً حاولوا التصدي لاتفاقية إعارة

في أمور خاصة، مبيناً أننا «نعيش الآن فراغاً تشريعياً وجنائياً يتغلغل منه الفاسدون والحرامية في السلطات المختلفة في الدولة». وذكر الشاهين «نقدم سنوياً كشفاً بدمتنا المالية ونعزز باننا أول من قدم أوراق ذمته المالية ويوضع في صناديق وأظرف مشمعة وصناديق مغلقة، وبالرغم من أن

قال مرشح الدائرة الأولى النائب السابق أسامة الشاهين إن مكافحة الفساد تقتضي تشريعات، مشيراً إلى أنه «إلى يومنا هذا لا نملك تشريعات تحارب وتمنع تضارب المصالح، وأكد في الوقت نفسه أنه بمحاربة الفساد نستعيد السيادة». وأضاف الشاهين أن تضارب المصالح إساءة لاستخدام المنصب والوظيفة العامة

خليل الصالح: أشرف بأني قدمت قانون مكافأة نهاية الخدمة.. فالكويتيون يستحقون الكثير

أعرب مرشح الدائرة الثانية، النائب السابق خليل الصالح عن اعتراضه بتقديم قانون مكافأة نهاية الخدمة، مؤكداً أن الكويتيين يستحقون هذه المكافأة وأكثر من ذلك. وأضاف الصالح في تصريح صحفي أن إقرار قانون التأمين الصحي للمواطنين يعتبر إنجازاً شارك في تقديمه وإقراره ولم يأت من فراغ، متطرقاً إلى قانون استبدال الإجازات (البدل النقدي للإجازات). كل شخص موجود في التأمينات الاجتماعية وما زال على قيد الحياة يتم إعطاؤه مكافأة نهاية الخدمة حال التقاعد في 1 يناير 2015.



خليل الصالح



عالية الخالد

عالية الخالد تستغرب ظهور وثيقة القيم في ظل وجود الدستور

استغربت مرشحة الدائرة الثانية عالية الخالد ظهور وثيقة القيم في ظل وجود دستور. ولفتت الخالد في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن الكويت تملك دستوراً من أفضل الدساتير في العالم حيث كفل الحريات وكفل الأخلاق والنشء والأسرة والأوممة وأرسى مبادئ أساسية للحفاظ على المجتمع وكفل الحريات بكل أنواعها. ورفضت الخالد وثيقة القيم، موضحة أن الوثيقة أتت بمخالفة صريحة لمبدأ الحريات، مؤكدة أن الدستور هو أسمى وثيقة فلماذا الانحياز نحو وثائق لتكسيب انتخابية. وبينت أن طرح مثل هذه الوثائق يعيدنا للتفكير بمدى فهمنا للدستور والتزامنا به وتطبيقه، معتبرة أنه متى ما فهمنا الدستور جيداً والتزمنا بتطبيقه لن نجد مثل هذه الوثائق.

طالب بأن تكون للحكومة رؤية واضحة المعالم حتى يكون هناك تقييم للأداء

أسامة الزيد: على الناخبين حسن الاختيار وإيصال من يحقق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية الكويت الحقيقية

- المصروفات الرأسمالية تتجاوز الحد المعقول وهذه مشكلة كبيرة تواجه الاقتصاد الكويتي والمشروعات التي تنشئها الحكومة تكلفتها باهظة
- الفاسدون أصبح لديهم نوع من الذكاء واستحدثت أساليب جديدة للفساد.. فلماذا لم تحرك الحكومات ساكننا منذ زمن؟

واستحدثت أساليب جديدة للفساد، متسائلاً، لماذا لم تحرك الحكومات ساكننا منذ زمن؟ ووجه الزيد رسالة إلى المجتمع كافة وهي: حسن الاختيار لمن يمثلكم ويحقق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية الكويت الحقيقية.

ثلاثة أضعاف نظيرتها في الدول الأخرى، مبيناً أن هذا هو نتاج عدم وضوح الرؤية: فلا نعرف أين نذهب الكويت؟ هل نحن دولة صناعية أم زراعية أم نكون مركزاً مالياً؟ وبين الزيد أن الفاسدين أصبح لديهم نوع من الذكاء

طالب مرشح الدائرة الأولى أسامة الزيد بأن تكون للحكومة رؤية واضحة المعالم، حتى يكون هناك تقييم للأداء، مبيناً أن هناك مشكلة كبيرة وهي أن المصروفات الرأسمالية تتجاوز الحد المعقول. وأوضح أن المشروعات التي تنشئها الحكومة تساوي



أسامة الزيد

مرشحان يتنازلان عن خوض الانتخابات ليصبح إجمالي المرشحين 374 مرشحاً ومرشحة من بينهم 26 سيدة

وزارة الإعلام تؤكد ضرورة التزام وسائل الإعلام بالأنظمة والقوانين في تغطيتها لانتخابات مجلس الأمة 2022



مبنى إدارة شؤون الانتخابات

كونا: أكد الوكيل المساعد للصحافة والنشر والمطبوعات بالتكليف لافي السبيعي ضرورة التزام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية بالأنظمة والقوانين والقرارات المنظمة لشروط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة 2022 وبالإقرار الوزاري رقم 2016/143.



لافي السبيعي

وأوضح أن ذلك يتم «عبر تقديم برامج واستطلاعات رأي وتحليلات تتجاوز حدود ما تتحده القوانين والتشريعات على نحو يوحى بالانتصار لطرف معين دون آخر من غير امتلاك قاعدة بيانات ومعلومات من جهة أو مركز متخصص بإجراء مثل تلك الاستطلاعات ما يخالف المادة (6) من القرار الوزاري رقم 2016/143». وشدد على ضرورة

الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الإعلامي في الكويت وما جاء بالقانون رقم 2006/3 (قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته) والقانون رقم 2007/61 بشأن الإعلام المرئي والمسموع ولائحته والقانون رقم 2016/8 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني ولائحته. وبين أن وزارة الإعلام ستتخذ إجراءاتها القانونية اللازمة بحق تلك الوسائل الإعلامية والقنوات والمضامين الإلكترونية المخالفة للنشر والبث دون ترخيص من خلال إحالتها إلى النيابة العامة.

8 متنازليين. ووفقاً لقانون الانتخاب فإن باب التنازل سيبقى مفتوحاً أمام المرشحين حتى 22 سبتمبر الجاري (قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل).

منذ فتح باب الترشيح للانتخابات مجلس الأمة يوم الإثنين الموافق 29 أغسطس الماضي. وكان 6 مرشحين قد أعلنوا تنازلهم عن خوض الانتخابات في وقت سابق بإجمالي

29 من سبتمبر الجاري. وتنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الثانية المرشحة أمل حاتم الحربي والمرشح حمد عيدان الرشيد ليكون إجمالي المتنازليين ثمانية مرشحين

تقدم مرشحان إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية الأحد بطلب التنازل عن خوض انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الـ17 (أمة 2022) المقرر عقدهما في